اقتصاد

55% زيادة الرواتب في ليبيا

طرابلس ـ **أحمد الخميسي**

رفعت حكومة الوحدة الوطنية الليبية سقف فاتورة الرواتب في القطاع الحكومي 55 في المائة في موازنة 2022. ويطاول هذا الإجراء 2,1 مليون موظف يشكلون نحو 30 في المائة من سكان ليبيا. وتزامنت هذه الخطوة مع تأخر صرف رواتب شهري نوفمبر/ تشرين الثاني وديسمبر/ كانون الأول من العام الماضي.
واصطدم هذا الاتجاه مع انتقادات واسعة النطاق، حيث إن المصرف المركزي لا يستطيع تخفيض سعر الصرف مرة أخرى نتيجة التضخم وضعف القوة الشرائية للدينار، فيما رأى خبراء أن الحكومة ترفع سقف الرواتب نتيجة انخفاض القوة الشرائية للدينار بمقدار 70 في المائة. ورفعت الحكومة أخيراً الرواتب في قطاعات التعليم والصحة والداخلية والعسكر فيما طالبت قطاعات أخرى بإجراء مماثل.
ووصف الباحث الاقتصادي عادل الناقوري جيوب المواطنين بالفارغة بسبب زيادة الضرائب غير المباشرة، أولها الضريبة على سعر الصرف، ومن ثم تخفيض قيمة الدينار فيما بقيت دخول الأفراد ثابتة مقابل عدم الحصول على خدمات لائقة.
وقال الناقوري لـ «العربي الجديد» إنّ القدرة الشرائية للمواطنين تتآكل بعد أن أصبحت دخولهم توازي 100 دولار شهرياً وهو الحد الأدنى للأجور المحدد عند 450 ديناراً «وهذا المبلغ لا يوفر الحياة الكريمة للناس» وفق تعبيره. واعتبر أنّ المطالبة بزيادة المرتبات مشروعة، للسيطرة على معدلات الفقر.
بدوره، حذر أستاذ الاقتصاد أحمد المبروك، من الخطوات التي تتخذها الحكومة من زيادة فاتورة الرواتب مع تكدس العاملين في القطاع العام. وشرح لـ «العربي الجديد» أنّ زيادة الرواتب تعني تصاعد الطلب على السلع بسبب زيادة دخول الأفراد، ما يقود إلى زيادة الأسعار وارتفاع التضخم. ولفت إلى أنّه من ناحية أخرى يزداد الطلب على النقد الأجنبي لتوفير السلعة ومع تراجع الاحتياطيات يأتي تخفيض آخر للعملة الوطنية «وبالتالي ندخل في دوامة التضخم من جديد، علما بأن معدل الإنتاجية للموظفين لا يتعدى 2 في المائة». ومن جهة أخرى، رأت أستاذة الاقتصاد في جامعة الجبل الغربي فاطمة ميلاد، أنّ الحكومة ترفع سقف الرواتب مع التضخم الكبير في عدد الموظفين الحكوميين، إذ إنّ الكادر الوظيفي يسع 700 ألف موظف فقط، فيما العدد الآن يناهز 2,1 مليون موظف، وبالتالي فإنّ اتخاذ مثل هذه الخطوة سوف يؤثر في ارتفاع النفقات، والحكومات المقبلة لا تستطيع تخفيضها مستقبلاً. واعتبرت أنّ اتباع هذه السياسة لن يؤدي سوى إلى رفع حجم العاملين في القطاع العام للحصول على رواتب من دون أداء أي عمل في المقابل.
وبلغت النفقات على الرواتب في موازنة العام الماضي 33,1 مليار دينار، بحسب بيانات مصرف ليبيا المركزي، فيما تستحوذ الرواتب على 39 في المائة من إجمالي الإنفاق العام. وسجل إجمالي إيرادات الدولة الليبية خلال العام 2021، نحو 105,7 مليارات دينار، تشمل الإيرادات النفطية والسيادية، في حين شرعت ليبيا مطلع العام الماضي باعتماد سعر صرف موحد عند 4,48 دنانير مقابل الدولار بينما كان السعر 1,4 دينار للدينار، ما ساهم في ارتفاع كبير في أسعار السلع في الأسواق.

أزمة السيارات الأوروبية

انخفضت مبيعات السيارات في الاتحاد الأوروبي إلى مستوى قياسي جديد العام الماضي على خلفية تفشي كوفيد-19 ونقص الشرائح الإلكترونية المستخدمة في أنظمة سيارات عديدة سواء التقليدية أو الكهربائية، وفق ما أظهرته بيانات القطاع الثلاثاء. وأفادت رابطة مصنّعي السيارات الأوروبية بأن المبيعات انخفضت بنسبة 2,4 في المائة لتصل إلى 9,7 ملايين مركبة مبيعة في العام 2021، في أسوأ أداء منذ بدأت الإحصاءات عام 1990.
ويأتي ذلك بعد تراجع تاريخي لمبيعات السيارات بلغت نسبته حوالي 24 في المائة عام 2020، على خلفية القيود التي فرضها الوباء وأدى إلى انخفاض تسجيل السيارات الجديدة في الاتحاد الأوروبي إلى 3,3 ملايين أقل من مبيعات ما قبل الأزمة عام 2019.

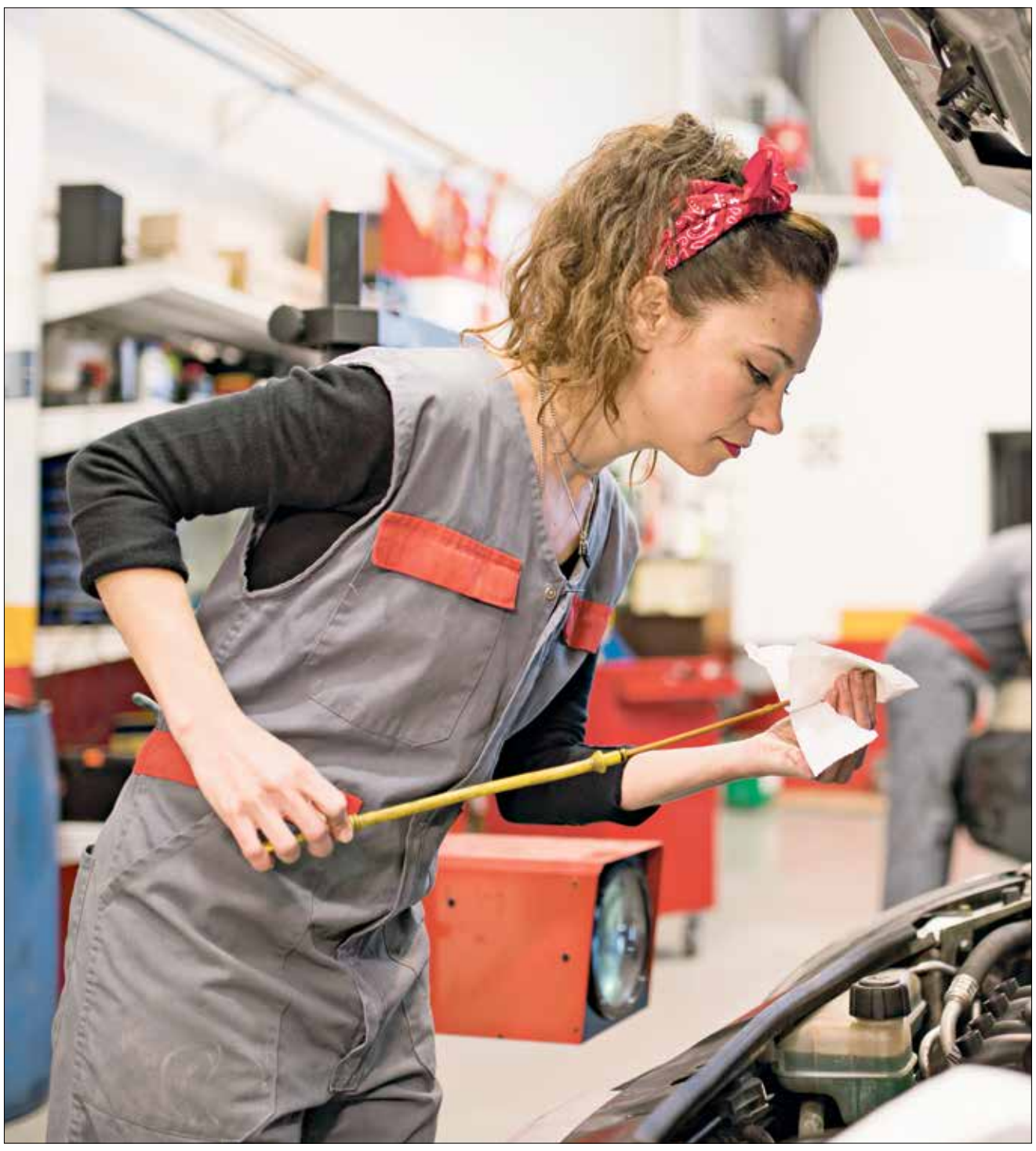

(Getty)

أسماء في الأخبار

أعلنت **هيئة النزاهة العراقية**، الثلاثاء، عن صدور أحكام بالسجن بحق عدد من المسؤولين، بينهم محافظان سابقان. وبحسب بيان لدائرة التحقيقات بهيئة النزاهة المسؤولة عن التحقيق بملفات الفساد في البلاد، فإنّ «محكمة جنح الكرخ (في بغداد) المختصة بقضايا النزاهة اصدرت حكما غيابيا بالحبس بحق محافظ بابل السابق، ومحافظ واسط السابق بتهم فساد. كما اصدرت محكمة جنايات الفساد المركزية حكماً حضورياً بالسجن لمدة ست سنوات على مدير آثار صلاح الدين لتسببه بهدر مبلغ 8 مليارات دينار (ما يعادل نحو 5,5 ملايين دولار)، مخصصة لترميم جامع ملوية سامراء.

وانغ ون تاو، وزير التجارة الصيني، أكد على نمو التجارة بين الصين ودول آسيا الوسطى أكثر من 100 مرة خلال السنوات الـ30 الماضية، وقال في منتدى تعاون التجارة والاعمال بين الصين وآسيا الوسطى، إن الاستثمار المباشر لبلاده في الدول الخمس في آسيا الوسطى، وهي كازاخستان وقرغيزستان وطاجيكستان وتركمانستان واوزبكستان، تجاوز 14 مليار دولار.

سانجين كومار، الشريك المؤسس في شركة «ريليانس إندستريز» التابعة للملياردير موكيش أمباني، اشار إلى بدء عملية شراء حصة في الشركة الهندية الناشئة للروبوتات «أدفيرب تكنولوجيز» والتي تستخدم الروبوتات لجعل مخازن شركات التجارة الإلكترونية وإنتاج الطاقة اكثر كفاءة. وقال كومار إن «ريليانس» لديها خطط ضخمة لتنفيذ الاتمتة عبر المستودعات الرقمية، ولديها خطط لتوسيع التخزين إلى مئات المواقع في العامين المقبلين، وعندما يكون لديك هذا النطاق، يمكن للانظمة الروبوتية ان تكون فعالة.

من يحمي رياض سلامة؟

مصطفى عبد السلام

ارتكب رياض سلامة، حاكم مصرف لبنان، من الأخطاء الكارثية ما يستوجب، ليس عزله من منصبه ومنعه من السفر، بل ومحاكمته بتهم كثيرة، منها الفساد المالي، والسطو على أموال المودعين، وغسل الأموال، وإغراق لبنان في تلال من الديون عجزت البلاد عن سدادها، وهو ما جعلها في عداد الدول المفلسة.
كما ارتكب جرائم أخرى، منها التستر على تحويلات غير مشروعة تمت للخارج لصالح مسؤولين نافذين في البلاد، عقب اندلاع ثورة شعبية في أكتوبر/ تشرين الأول 2019. فقد نقلت «فايننشال تايمز» عن آلان بيفاني، الذي استقال من منصب المدير العام لوزارة المالية اللبنانية في منتصف 2020، قوله إنّ البنوك اللبنانية هرّبت ما يقرب من ستة مليارات دولار منذ أكتوبر 2019، وإنّ هذه الأموال جرى تهريبها خارج البلاد من قبل مصرفيين لا يسمحون للمودع بسحب 100 دولار.
هذا الكلام يردده أيضاً الرأي العام اللبناني، الذي يؤكد أنّ سلامة نقل بشكل سري مبالغ مالية طائلة إلى الخارج بالتزامن مع الحراك الشعبي.
والأخطر هو أنّ سياسات سلامة النقدية التي طبّقها على مدى ما يقرب من 30 سنة، كان من أبرز نتائجها تهاوي الليرة اللبنانية وتجاوز سعر الدولار 30 ألف ليرة، مقابل 1500 ليرة في أغسطس/آب 2019، ودخول الاقتصاد في نفق مظلم، وتهريب مليارات الدولارات للخارج، واتساع دائرة الفقر والبطالة وغلاء الأسعار.
لا أعرف سرّ تمسّك الطبقة الحاكمة والنظام اللبناني برياض سلامة القابع في منصبه منذ عام 1993، وبذلك يعد أقدم محافظ بنك مركزي، فالرجل تلاحقه تهم جسيمة أمام المحاكم اللبنانية والدولية. وقبل أيام أصدرت المدّعي العام في جبل لبنان، مذكرة منع سفر بحق سلامة، بناءً على شكوى تقدّمت بها مجموعة الشعب يريد إسقاط النظام، اتهمت فيها سلامة بالإثراء غير المشروع واختلاس أموال عامة ومخالفة قانون النقد والتسليف.
وفي منتصف نوفمبر/تشرين الثاني، أعلنت السلطات القضائية في لوكسمبورغ، فتح قضية جنائية تتعلق بحاكم مصرف لبنان وأصوله المالية. كما تجري النيابة الوطنية المالية في فرنسا تحقيقاً مماثلاً، وهو مستهدف أيضاً بتحقيقات في سويسرا والمملكة المتحدة.
ببساطة، رياض سلامة هو الصندوق الأسود الذي لو تمت محاكمته فربما سيكشف كلّ الفساد المالي للرؤوس الكبيرة والطبقة الحاكمة والسياسيين، وفي مقدمتهم مسؤولون حاليون كبار، وبالتالي فإنّ كلّ هؤلاء حريصون عليه، بل يقاتلون ليظلّ في منصبه، رغم المخاطر الشديدة التي تحيط بالقطاع المصرفي اللبناني.

«قنابل موقوتة» تهدد منازل اللبنانيين

بيروت ـ **العربي الجديد**

تنتشر قوارير الغاز القديمة في بيوت اللبنانيين على الرغم من المخاطر الكبيرة التي تشكلها على أمن الأسر وسلامتها. واعتبر رئيس نقابة العاملين والموزعين في قطاع الغاز ومستلزماته في لبنان فريد زينون، أن هذه القوارير بمثابة «قنابل موقوتة» في المنازل. ورفع الصوت عالياً معترضاً على عدم إقرار وزارة الطاقة حتى اليوم قرار استبدال القوارير القديمة بالجديدة، حيث إن عملية الاستبدال متوقفة تماماً. وقال زينون في بيان إن «كل وزراء الطاقة المتعاقبين تعاملوا مع قرار الاستبدال بكل مسؤولية، وبالرغم من مطالبتنا المتكررة للوزارة الحالية بالسير في هذا الإجراء إلا أنه لا يزال معلقاً حتى اليوم. وأكد زينون أنه لا تزال هناك 900 ألف قارورة قديمة في السوق، مستغرباً تجاهل وزير الطاقة وليد فياض هذا الملف الحساس من دون أي مبرر، علماً أن الأموال مرصودة في حساب الوزارة المقدرة حالياً بمبلغ 70 مليار ليرة. وسأل «أين تذهب الأموال الملحوظة في بند خاص لاستبدال القارورة في جدول تركيب الأسعار؟ في الوقت الذي تتقاضى فيه مبلغ 3900 ليرة عن كل قارورة غاز لتكملة استبدال القوارير من القديمة إلى الجديدة وهذه المبالغ لحماية المواطنين من خطر القوارير غير الصالحة للاستعمال». وشدد زينون على ضرورة أن يقوم وزير الطاقة بتنفيذ عملية الاستبدال فوراً من دون أي تردد أو إبطاء حفاظاً على السلامة العامة وحماية لأرواح المواطنين من خطرها الأكيد والمباشر.
وشهدت أسعار المحروقات في لبنان تراجعاً ملحوظاً الثلاثاء على وقع انخفاض سعر صرف الدولار مقابل الليرة في السوق السوداء وذلك على الرغم من ارتفاع أسعار النفط عالمياً. وسجل التراجع الأكبر في سعر الديزل أويل أو المازوت مع انخفاضه 30200 ليرة لبنانية، في حين انخفض الغاز 28600 ليرة، البنزين 95 أوكتان 6800 ليرة و98 أوكتان 7400 ليرة.
واعتمد مصرف لبنان المركزي 23900 ليرة لتحديد سعر صرف الدولار المؤمن من قبله لاستيراد 85 في المائة من البنزين، في حين اعتمد في جدول تركيب الأسعار لاستيراد 15 في المائة من البنزين سعر صرف 25012 ليرة. وتستمر تقلبات سعر صرف الدولار في السوق السوداء ارتفاعاً وانخفاضاً وقد سجل صباح الثلاثاء بين 24800 ليرة لبنانية و25000 ليرة.

مال وسياسة

اقتصاد اليمن ضحية القصف بين الحوثيين والإمارات

زاد القصف المتبادل بين الحوثيين والإمارات، من تعميق الأزمات الاقتصادية والمعيشية في اليمن، وسط مخاوف من خنق الأسواق وتفاقم الخسائر في مختلف القطاعات

صنعاء ـ **محمد راجح**

يعيش اليمن على وقع تصعيد خطير، إثر قصف الحوثيين لأول مرة أبوظبي بالصواريخ الباليستية والطائرات المسيّرة وردّ الإمارات الفوري بقصف مكثف طاول صنعاء، والذي ستكون له تداعيات جسيمة على الاقتصاد اليمني والجهود الإنسانية الدولية للحدّ من الأزمة الإنسانية في اليمن، حسب مراقبين. وتسود مخاوف كبيرة، القطاع التجاري في اليمن، إذ تعتبر الإمارات وجهة رئيسية للمستوردين اليمنيين، إضافة إلى استخدام ميناء دبي كنقطة تفتيش ضمن موانئ أخرى في السعودية وجيبوتي، لسفن الشحن التجاري المتجهة إلى اليمن.

خنق التجارة

بحسب خبراء اقتصاد، فإنّ اليمن بهذا التصعيد والقصف المتبادل دخل منعطفاً خطيراً ينذر بالمزيد من الأزمات الاقتصادية المتفجرة في البلاد بشكل كبير، بعد سبع سنوات من الصراع الطاحن، الأمر الذي سيشدّد الحصار أكثر على الموانئ التجارية والمطارات، وبالتالي خنق التجارة والنقل، وتأثير ذلك على توفر الوقود والمواد الغذائية في الأسواق وزيادة أسعارها، ومضاعفة الثمن الباهظ الذي يدفعه اليمنيون جراء ما تشهده البلاد من صراع وتوترات وقصف واضطرابات وأزمات اقتصادية ومعيشية طاحنة. في السياق، يقول الباحث الاقتصادي، نبيل هاشم، لـ«العربي الجديد»، إنّ التوترات والأحداث والمستجدات الراهنة والقصف المتبادل بين الإمارات والحوثيين، سيزيد من حدة الحصار التجاري وعلى الموانئ والمطارات اليمنية، وتفاقم أزمة الوقود المتفجرة حالياً، والتي تعد الأكبر منذ بداية الحرب الدائرة في اليمن، وبالتالي توسع مستويات الفقر والبطالة والأزمة الإنسانية. وحسب هاشم، من المتوقع أن تنعكس التوترات الراهنة والقصف المتبادل بين الإمارات والحوثيين على العملة المحلية في اليمن، والتي تتراوح ما بين 1200 و1350 ريالاً للدولار الواحد، خلال الفترة الأخيرة، مشيراً إلى توقعات بعودتها إلى مستويات 1700 ريال للدولار كما كانت نهاية الشهر الماضي، إذا استمرت الاضطرابات والقصف المتبادل.

مزيد من الخسائر

من جانبه، يشدد التاجر عبد الله القادري، في حديثه لـ«العربي الجديد»، على أنّ التجار والقطاع الخاص في اليمن لم يعد باستطاعتهم تحمّل المزيد من الأعباء وتشديد إجراءات الاستيراد والتصدير، وتحمّل المزيد من الخسائر نتيجة الحرب وتبعاتها من قصف وحصار، إذ إنّ هناك الكثير من التجار والشركات على وشك الإفلاس، وتجاراً آخرين يكافحون لتغطية الفوارق في تكاليف البضائع والسلع المستوردة، في حين، كما يقول، أنّ البلاد تمر بمنعطف خطير قد تتركّز تأثيراته بشكل كبير في الجانب الاقتصادي.

ويشكو تجار ومستوردون وشركات الملاحة العاملة في اليمن من خسائر متراكمة لحقت بهم جراء وضعية ميناء الحديدة وتحويل خطوط الملاحة إلى ميناء عدن، وما ترتب على ذلك من أعباء إضافية ومضاعفات اقتصادية ومعيشية ناتجة عن ارتفاع تكاليف النقل، وانعكاس ذلك على ارتفاع أسعار السلع والخدمات.

> مخاوف من خسائر باهظة إضافية للقطاع التجاري بسبب الحرب

وتصل غرامات التأخير للسفن التجارية المتجهة إلى اليمن التي تتوقف للتفتيش في عرض البحر مثل ميناء دبي، إلى نحو 25 ألف دولار، تتحملها شركات الملاحة والتجار المستوردون. ويتخوف يمنيون من أن تؤدي التوترات الراهنة إلى استهداف ميناء الحديدة، أكبر الموانئ التجارية في اليمن والخاضع لسيطرة الحوثيين، والذي يعد نقطة التحول الرئيسية في دخول الإمارات على خط الصراع في اليمن، بعد إعلانها انسحابها وإخلاء تواجدها العسكري في اليمن، بعد مشاركتها في التحالف وتمويلها إنشاء عدد من التشكيلات العسكرية المحسوبة عليها.

وتفجرت أزمة الوقود في العاصمة صنعاء ومناطق شمال اليمن الخاضعة لسيطرة الحوثيين، بعد فترة استقرار مبنية على تفاهمات برعاية دولية أدت إلى تخفيف القيود المفروضة على استيراد الوقود عبر ميناء الحديدة. وكان مراقبون قد أكدوا سابقاً أنّ ذلك يأتي في أعقاب الأزمة التي تفجرت حول ميناء الحديدة، بعد استيلاء الحوثيين على سفينة شحن ترفع علم دولة الإمارات، مؤكدين أنّها سفينة عسكرية عدائية تم الإستيلاء عليها بعد دخولها المياه اليمنية في الحديدة.

تزايد الضغوط المعيشية

يتخوف المراقبون من زيادة الضغوط المعيشية بسبب تداعيات القصف المتبادل، ولا سيما في ظلّ تواصل معاناة المواطنين من غلاء أسعار السلع الضرورية وتهاوي القدرة الشرائية.

وكانت شركة النفط اليمنية الحكومية في عدن أكدت، أنّ الشركة رفعت مجدداً أسعار وقود السيارات بنحو 30 في المائة، تماشياً مع المتغيرات في أسعار الأسواق العالمية للوقود وهبوط العملة المحلية، وسط أزمة خانقة غير مسبوقة في المشتقات النفطية تشهدها البلاد. وأبلغ مسؤول من الشركة «رويترز»، أول من أمس، أنّه بموجب القرار الذي بدأ سريانه اعتباراً من مساء الاثنين، يرتفع سعر غالون البنزين سعة 20 لتراً إلى 17,700 ريال (حوالي 16,5 دولاراً) من 13,200 ريال (13 دولاراً)، بزيادة بمقدار 4500 ريال (حوالي 4,5 دولارات). وقال إنّ سبب الزيادة هو ارتفاع الأسعار التي يشتري بها التجار والموردون الوقود من الخارج، فضلاً عن صعود أسعار النفط عالمياً، وكذلك تراجع سعر الريال اليمني. وهذه هي أول زيادة تقررها شركة النفط الحكومية في أسعار وقود السيارات في العام الجديد. وتأتي بعد أقل من شهر من قرارها في 23 ديسمبر/ كانون الأول تخفيض سعر غالون البنزين إلى 13,200 ريال (حوالي 14 دولاراً) من 18,600 ريال (20 دولاراً).

ويعاني الشارع اليمني من انعدام الوقود في المحطات الحكومية والخاصة في عدن وصنعاء. وكانت شركة النفط الحكومية قد دأبت خلال العام المنصرم على الإعلان في أواخر كلّ شهر عن زيادة جديدة في الأسعار، مما أثار موجة غضب دفعت الناس للخروج في مظاهرات في عدن وعدة محافظات بجنوب البلاد، للاحتجاج على تردي الأوضاع الاقتصادية والمعيشية وانهيار العملة وضعف الخدمات.

ترتيبات ما بعد شبوة

الخبير الاقتصادي ونائب وزير التخطيط والتعاون الدولي السابق، مطهر العباسي، يذهب بعيداً في هذا الصدد خلال تحليله للمستجدات الراهنة في اليمن، إذ يرى، في تصريح خاص لـ«العربي الجديد»، أنّ دخول الإمارات على الخط ستكون له تداعيات كبيرة على الوضع الاقتصادي، والذي قد يتم استغلاله في اتجاهات أخرى خصوصاً، وفق حديثه، خصوصاً أنّ الإمارات عينها على الموانئ والحقول النفطية في شبوة.

ونجحت الإمارات مؤخراً بعد ضغوط متواصلة استمرت نحو عامين في تغيير محافظ شبوة السابق، محمد صالح بن عديو، وتعيين عوض الوزير محافظاً جديداً للمحافظة الاستراتيجية النفطية، وسحب الوية العمالقة العسكرية المدعومة من الإمارات التي كانت متمركزة في الحديدة لفتح جبهة جديدة في مديريات بيحان الثلاث في شبوة، التي كانت تحت سيطرة الحوثيين، وإعلان هذه القوات السيطرة على هذه المناطق الاستراتيجية واستعدادها من قبضة الحوثيين.

ويؤكد العباسي أنّ هناك ترتيبات مع «توتال» الفرنسية لإعادة تصدير الغاز الطبيعي المسال عبر ميناء بلحاف في شبوة بوضعها الجديد، واستغلال المتغيرات والمستجدات الراهنة والذي قد يؤدي إلى عقد صفقة بين الشركة الفرنسية المستثمرة في مشروع الغاز الطبيعي المسال في اليمن ودولة الإمارات، لإعادة التصدير وتجاهل الحكومة اليمنية التي تقف في موقف سيئ في إدارة الملف الاقتصادي.

ومن المتوقع أن تصل عائدات تصدير الغاز الطبيعي المسال في اليمن إلى 63 مليار دولار خلال الـ15 عاماً القادمة، في حال لم يتم إجراء أي تغيير على الأسعار مع الشركة المصدر «توتال» الفرنسية. وفجّر استهداف الحوثيين لأول مرة دولة الإمارات، موجة واسعة من ردود الأفعال الدولية المنددة بما قام به الحوثيون من استهداف لمنشآت مدنية في الإمارات، بينما هناك من يرى في اليمن أنّ البنية التحتية والمنشآت المدنية والتجارية والتنموية والصناعية اليمنية مستباحة منذ سبع سنوات بالقصف والإغلاق والحصار. ودانت الأمم المتحدة الهجمات التي تعرّض لها مطار أبوظبي ومنطقة المصفح الصناعية المجاورة.

تصاعد الحرب يفاقم معيشة اليمنيين (محمد حمود/Getty)

التوتر يخيم على البورصات

طغت المخاوف من تداعيات التوترات على تحركات الأسهم في البورصات الخليجية أمس الثلاثاء، والتي تجاهلت المكاسب القياسية التي تحققها أسعار النفط عبر وصولها الى اعلى مستوى في أكثر من سبع سنوات. ويرجح التوتر الى القصف المتبادل بين جماعة الحوثي اليمنية والإمارات. ويشير محللون في أسواق المال، الى ان تأثير التوترات أقوى كثيراً من اي محفزات. ولشهد مؤشر بورصة دبي تراجعا طفيفا في إغلاق امس بنسبة 0,05%. في حين ارتفع مؤشر ابوظبي.

بروفايل

يرى حمدي الطباع الذي يراس اتحاد رجال الاعمال العرب وجمعية رجال الاعمال الاردنيين ان ما يشهده العالم العربي من اضطرابات تقف وراءه قوى الغرب التي لا تريد للمنطقة النهوض وتسعى لتدمير اقتصاداتها وتبديد ثرواتها

(العربي الجديد)

حمدي الطباع

عمّان ـ **زيد الدبيسية**

يؤمن حمدي الطباع الذي يرأس اتحاد رجال الأعمال العرب منذ العام 1997 أن التعاون الاقتصادي بين الدول العربية محفوف بالكثير من العقبات الناتجة عن الظروف الداخلية لكل بلد عربي، ورفض الغرب إقامة شراكات اقتصادية عربية حقيقية تفضي إلى تحقيق التكامل لأن ذلك يضر بمصالحها في المنطقة العربية ويجعل من العالم العربي قوة اقتصادية ذات تأثير كبير في المحافل الدولية. ويرى الطباع الذي يرأس أيضا جمعية رجال الأعمال الأردنيين أن مواجهة تلك التحديات يجب أن تقوم على أساس إزالة المعوقات التي تواجه المستثمرين ورجال الأعمال العرب وتحفيزهم بالشكل الذي يمكنهم من تشكيل رافعة حقيقية للتعاون الاقتصادي العربي – العربي، وصولا إلى تحقيق التكامل في قطاعات أساسية في ضوء الفرص والامكانات الطبيعية والبشرية المتاحة.

الطباع المولود في العاصمة الأردنية عمّان عام 1939، تخرج من الجامعة الأميركية في بيروت بتخصص إدارة الأعمال، وربطته علاقة شخصية بالملك الراحل حسين بن طلال منذ فترة المدرسة، يؤكد أن ما يشهده العالم العربي حاليا من اضطرابات تقف وراءه قوى الغرب التي لا تريد للمنطقة النهوض وتسعى لتدمير اقتصاداتها وتبديد ثرواتها وجعل كل بلد ينشغل بمشاكله الداخلية.

وبالرغم من وجود اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية، يقول الطباع إن التجارة العربية البينية وحجم الاستثمارات لا يزالان متواضعين جداً ودون المستوى الذي يجب أن يكونا عليه، ناهيك عن حجم الودائع العربية الضخمة في المصارف الأميركية والأوروبية ما يحرم البلاد العربية الاستفادة من عوائدها التي من الممكن أن تتعاظم في حال توظيفها باستثمارات في القطاعات المختلفة.

وتتزاوج الخبرات الطويلة للطباع ما بين الحكومي والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني، وتتعدى إطار العمل داخل حدود وطنه الأردن من خلال رئاسته لاتحاد رجال الأعمال العرب لفترة تزيد حتى الآن عن 24 عاما. وكان قد شغل منصب وزير التموين في الأردن عام 1988 ووزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء إضافة إلى عضويته لمدة أربع سنوات في مجلس الأعيان «الشق الثاني للبرلمان»، وكذلك رئاسة غرفة تجارة عمّان واتحاد الغرفة التجارية.

كما تولى رئاسة وعضوية مجالس إدارات عدد من الشركات الأردنية ورئاسة مجلس أمناء جامعة جرش الأهلية الواقعة شمال العاصمة الأردنية، إلى جانب رئاسته لجمعية الفيحاء الخيرية التي تضم فروعا في عدد من المدن الأردنية وتضم في عضويتها الأردنيين من أصول «شامية - سورية» والقصل الفخري لجمهورية جيبوتي.

ويحمل الطباع وسام الكوكب الأردني من الدرجة الأولى ووسام الاستقلال من الدرجة الثالثة ووسام برتبة فارس من الحكومة الفرنسية ووساما ايطاليا.

وفي إطار سعيه لخدمة قطاعات الأعمال في البلدان العربية، دائما ما يطالب الطباع بصفته رئيسا لاتحاد رجال الأعمال وجمعية رجال الأعمال الأردنيين، بضرورة إصدار جواز سفر خاص لرجال الأعمال العرب وإعفائهم من الحصول على التأشيرات لدخول البلاد العربية، ومنحهم الحوافز والامتيازات اللازمة لإقامة المشاريع الاستثمارية وتعظيم الاستفادة من الفرص المتاحة. وعلى الصعيد المحلي الأردني، ينتقد الطباع دائما ضعف الشراكة ما بين القطاعين العام والخاص، ويعتبرها مجرد شكلية وغالبا ما تتجاهل الحكومة القطاع الخاص لدى اصدار التشريعات الاقتصادية واتخاذ القرارات. كما يرى الطباع الذي كان من أوائل الداعين لتوفير بيئة استثمار مناسبة، بتشريعات منافسة على مستوى المنطقة حيث الحكومات المتعاقبة لم تفلح حتى الآن في إيجاد كيان تشريعي متكامل لتحفيز الاستثمارات وإزالة المعوقات التي تواجه رجال الأعمال، وبالتالي لم يستفد الأردن من هجرة المستثمرين العرب من بلدانهم، فكانت الولايات المتحدة وأوروبا وتركيا وغيرها وجهاتهم المفضلة. ويأمل الطباع أن يعود الاستقرار للبلاد العربية، وعندها يمكن الحديث مجددا وبقوة عن فرص تحقيق التكامل الاقتصادي العربي.

أخبار

تراجع عجز ميزانية الكويت

انخفض عجز ميزانية الكويت خلال الأشهر التسعة الأولى من العام المالي 2021/ 2022 بنسبة 87,3 بالمائة على أساس سنوي بفضل ارتفاع أسعار النفط.

وحسب التقرير الشهري لوزارة المالية الكويتية الصادر، أمس، سجلت الميزانية عجزاً بقيمة 682,42 مليون دينار (2,26 مليار دولار) بالأشهر التسعة المنتهية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2021.

كان عجز الميزانية سجل 5,396 مليارات دينار (17,9 مليار دولار) في الفترة المقارنة من السنة المالية 2020/ 2021.

وتبدأ السنة المالية في الكويت مطلع إبريل/نيسان، وتنتهي في مارس/ آذار من العام التالي، وفق قانون الموازنة.

وارتفعت الإيرادات الحكومية بنسبة 88 بالمائة على أساس سنوي خلال الفترة إلى 12,982 مليار دينار (43 مليار دولار).

وتحسن أداء ميزانية الكويت بدعم ارتفاع أسعار النفط - مصدر الدخل لأكثر من 90 بالمائة من إيرادات الدولة- بعد تجاوز سعر البرميل 80 دولاراً.

ارتفاع احتياطات عمان الأجنبية

أظهرت بيانات رسمية، أمس، ارتفاع الأصول الأجنبية للبنك المركزي العُماني في نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي بنسبة 28,9 بالمائة على أساس سنوي، بدعم التعافي من تداعيات كورونا وتحسن أسعار النفط. وذكرت

البيانات الصادرة عن البنك المركزي العماني، أنّ الأصول الأجنبية ارتفعت إلى 7,482 مليارات ريال (19,5 مليار دولار) في نوفمبر/تشرين الثاني الماضي. وكانت الأصول الأجنبية للمركزي العماني سجلت 5,805 مليارات ريال (15,13 مليار دولار) في نوفمبر 2020. وتتوزع الأصول الأجنبية، بين إيداعات عملة أجنبية والحساب الاحتياطي للسلطنة لدى صندوق النقد الدولي، واستثمارات الأوراق المالية. وعلى أساس شهري، ارتفعت احتياطات عُمان الأجنبية بنسبة 4,8 بالمائة في نوفمبر، من 7,138 مليارات ريال (18,6 مليار دولار) في الشهر السابق.

تركيا تزيد إنتاج كهرباء الطاقة الشمسية

شهدت تركيا زيادة ملحوظة في مجال الاستثمار بالطاقة المتجددة، وفي غضون 8 سنوات، زاد حجم إنتاج الطاقة الشمسية المركبة من 40 ميغاواتاً إلى 7 آلاف و816 ميغاواتاً. وتتم تلبية احتياجات الطاقة وإنتاج الكهرباء، في العالم غالباً من مصادر مثل الفحم والنفط والغاز الطبيعي، التي تشهد تناقصاً مستمراً عاماً بعد عام، ويتسبب استهلاك الوقود الأحفوري في تلوث البيئة وزيادة تأثيرات الاحتباس الحراري وتغير المناخ. وفي السنوات الأخيرة، زادت تركيا من جهودها لتلبية احتياجاتها من الطاقة، وذلك اعتماداً على مصادر الطاقة المتجددة المسماة بـ«الطاقة النظيفة» وتقليل التبعية الأجنبية في الطاقة. ووفقاً للمعلومات التي جمعها مراسل وكالة «الأناضول» من بيانات وزارة الطاقة والموارد الطبيعية التركية، بدأت تركيا في إنتاج الطاقة الشمسية المركبة عام 2014 وبلغ إنتاجها ذلك العام 40 ميغاواتاً. وفي عام 2015، تمكنت تركيا من زيادة إنتاجها من الطاقة الشمسية المركبة ليصل إجمالي الإنتاج إلى 249 ميغاواتاً، و833 ميغاواتاً في 2016.

مال وناس

مخاوف من تفاقم ديون الأسر في المغرب

ينتظر أن يصاحب التراجع في القدرة الشرائية للمغاربة العام الجاري، تفاقم الديون الأسرية التي تصل قيمتها الإجمالية إلى 42 مليار دولار، ما يمثل 34 في المائة من الناتج المحلي

الرباط ـ **مصطفى قماس**

سيفضي تراجع القدرة الشرائية للأسر بالمغرب في العام الحالي إلى تفاقم مديونية الأسر، في ظل تباطؤ النمو الاقتصادي المتوقع، مقارنة بالعام الماضي، علما أنّ أداء الاقتصاد وإيرادات الأسر يبقى رهينا بتطورات الأزمة الصحية.

وتتوقع المندوبية السامية للتخطيط (حكومية)، في ميزانيتها للعام الحالي الصادرة، أمس الثلاثاء، تسجيل نمو اقتصادي في حدود 2,9 في المائة، مقابل نمو في حدود 7,2 في المائة في العام الماضي. ويتجلى أن تقديرات المندوبية السامية للتخطيط تلتقي مع توقعات البنك المركزي، حيث تأتي أقل من توقعات البنك الدولي والحكومة، اللذين يترقبان نموا بنسبة 3,2 في المائة.

وتشير إلى أن انتعاش النمو الاقتصادي في العام الحالي سيتباطأ بعد الانتعاش القوي الذي سجل في العام الماضي، وذلك في سياق انخفاض القيمة المضافة للفلاحة بنسبة 1,6 في المائة، بعد ارتفاع بنسبة 17,9 في المائة في العام الماضي.

غير أنه يرتقب أن ينمو القطاع غير الفلاحي بنسبة 3,5 في المائة، بعد زيادة بنسبة 5,6 في المائة في العام الماضي. حيث سيستفيد ذلك القطاع من تحسن النشاط الاقتصادي لدى الشركاء التجاريين للمملكة وتفعيل مخطط الإقلاع الاقتصادي.

وتؤكد المندوبية أن تباطؤ النمو الاقتصادي في العام الحالي سيؤثر على نمو المداخيل والاستهلاك والادخار. وسيعرف الدخل الوطني الإجمالي تباطؤا، حيث سيرتفع بحوالي في 2,5 في المائة، كي يبقى دون المعدل المتوسط المسجل بين 2014 و2019.

وتشير إلى أن حجم الاستهلاك النهائي للأسر سيعرف زيادة بنسبة 2,8 في المائة، في حين أن قيمته سترتفع بنسبة 4,6 في المائة، مما يؤكد تراجع القدرة الشرائية للأسر نتيجة المنحى التصاعدي للأسعار التي ستواصل ارتفاعها سنة 2022 بوتيرة 1,8 في المائة. ورغم ترقب زيادة القدرة الشرائية، إلا أنها ستبقى في حدود 0,7 في المائة فقط، ما يؤشر على انخفاض مقارنة بالمعدل السنوي الذي انتقل من 2,4 في المائة بين عامي 2000 و 2009 إلى 1,1 في المائة بين عامي 2010 و 2019.

وينتظر أن يصاحب هذا التراجع في القدرة الشرائية تفاقم الديون الأسرية التي تصل قيمتها الإجمالية إلى 42 مليار دولار، ما يمثل 34 في المائة من الناتج الإجمالي المحلي، حسب المندوبية. بالموازاة مع ذلك، سيتباطأ نمو القروض الاستهلاكية التي انخفضت من متوسط نمو في حدود 20,5 في المائة إلى 6,6 في المائة في العام الحالي.

ويعتبر الخبير في القطاع المصرفي، مصطفى ملكو، في حديثه لـ«العربي الجديد» أن حالة عدم اليقين الذي تسم الوضعية الاقتصادية الحالية، بما لها من تأثير على النمو الاقتصادي والتشغيل قد تؤثر على إيرادات الأسر وقدرتها على الاقتراض والسداد. ويشير ملكو إلى أن استهلاك الأسر كان من بين المرتكزات التي تحفز النمو الاقتصادي في المغرب بالإضافة إلى الاستهلاك العمومي.

وكانت الديون المتعثرة ارتفعت في ظل كوفيد، حيث وصلت في العام ما قبل الماضي إلى 8 مليارات دولار، مقابل 7 مليارات دولار عام 2019، قبل أن تصل نسبتها إلى 8,8 في المائة ضمن مجمل القروض البالغة حوالي 104 مليارات دولار في نهاية أكتوبر/ تشرين الأول الماضي.

ويذهب البنك الدولي إلى أن السياسة النقدية وعمليات ضخ البنك المركزي، استمرتا في دعم الانتعاش الاقتصادي خلال العام الماضي.

تراجع القدرة الشرائية للمواطنين (مراتس برس)

تونس

رفع إنتاج الفوسفات لتلبية الطلبات العالمية

تونس ـ **إيمان الحامدي**

تخطط تونس لإنتاج نحو 6 ملايين طن من الفوسفات العام الحالي، متوقعة ارتفاع المنتج بأكثر من 25 بالمائة عما جرى إنتاجه السنة الماضية. ويأتي ذلك مدفوعا بتحسن الوضع الاجتماعي في منطقة الحوض المنجمي وتهيئة ظروف نقل المواد الخام نحو مصانع التحويل.

وتتزامن الجهود لإنعاش قطاع الفوسفات مع ارتفاع كبير في الطلب العالمي على الأسمدة الكيميائية ولا سيما مادة أمونيا الأساسية للإنتاج الزراعي التي زادت أسعارها بأكثر من 200 بالمائة.

وتمثل استعادة قطاع الفوسفات فرصة جديدة لاقتصاد تونس من أجل الاستفادة من الطلب العالمي المتصاعد على مشتقات الفوسفات من المواد الأمينية التي يوفرها المجمع الكيميائي التونسي بعد أن تحصل المجمع على مخزون خام من الفوسفات يسمح بعمل وحدات التحويل لمدة شهرين. كذلك تمكنت تونس نهاية الأسبوع الماضي من تصدير شحنة من الفوسفات التجاري نحو عميل فرنسي، في وقت تعرف فيه أسعار مادتي الفوسفات والأسمدة تصاعدا على الصعيد العالمي. وأكد الخبير الاقتصادي، أيمن الوسلاتي، أن العالم يشهد طفرة في أسعار السماد الأموني المستخرج من الفوسفات ما تسبب في زيادة الأسعار بنحو 200 بالمائة مقارنة بعام 2020.

وقال الوسلاتي لـ«العربي الجديد» يشهد العالم حاليا ارتفاعا كبيرا في أسعار السماد حيث وصل سعر «دي أي بي»، و هو سماد فوسفاتي إلى 900 دولار للطن بارتفاع بنسبة 200 بالمائة مقارنة بعام 2020. وأضاف الخبير الاقتصادي أن سعر الأمونيا بلغ في السوق العالمية 900 دولار للطن عند التصدير من روسيا دون كلفة الشحن بارتفاع 350 بالمائة مقارنة بسنة 2020 وذلك بسبب زيادة أسعار الغاز الطبيعي في العالم وإغلاق عديد معامل إنتاج السماد في أوروبا نتيجة الخسائر المتأتية من ارتفاع فواتير الغاز الطبيعي.

ويرى الوسلاتي أن تونس كان يمكن أن تستفيد من ارتفاع أسعار السماد على السوق العالمية لكن «إفلاس» وتراجع القدرة الإنتاجية لشركات فوسفات قفصة والمجمع الكيميائي يعوقان ذلك، بحسب تقديره. وتحتاج الشركة لاستعادة توازناتها المالية إلى نقل 5 ملايين طن سنويا من المواد الخام إلى مصانع التحويل (الإنتاج النهائي)، غير أن عودتها إلى سباق الدول المصدرة تحتاج إلى إنتاج ما لا يقل عن 8 ملايين طن، بينما معدل الإنتاج في السنوات التسع الأخيرة يراوح بين 2,5 و3,5 ملايين طن. وبسبب الاحتجاجات والإضرابات المتواصلة منذ عام 2011 وتعطل الإنتاج خرجت تونس تدريجيا من نادي كبار مصدري الفوسفات ومشتقاته لتتحول من بلد مصدر إلى مستورد منذ عام 2020، إذ شهدت البلاد رسو أول باخرة من الفوسفات المستورد في إبريل/ نيسان من العام قبل الماضي.

والسنة الماضية تمكنت تونس من إنتاج 3,8 ملايين طن من الفوسفات فيما لا تزال العودة إلى مستويات ما قبل 2011 بعيدة نتيجة تراكم الصعوبات المالية التي تحول دون تجديد المغاسل واستثمار شركة الفوسفات الحكومية في شراء معدات جديدة. وقال مصدر نقابي بشركة فوسفات قفصة إن ما لا يقل عن 1,5 مليون طن من الفوسفات الخام متوفر في المغاسل ويمكن تحويله، مشددا على ضرورة استغلال زيادة الطلب العالمي لاستعادة الأسواق التونسية المهجورة خلال السنوات الماضية. وأفاد ذات المصدر الذي فضل عدم الكشف عن اسمه في تصريح لـ«العربي الجديد» أن الوضع المالي لشركة فوسفات قفصة وارتفاع ديونها لدى القطاع المصرفي والمزودين قد يشكلان حاجزا أمام عودة سريعة للفوسفات التونسي إلى نادي كبار المصدرين، وتأمل تونس بلوغ إنتاج 16 مليون طنّ في أفق 2030 وفق المشروع السنوي للقدرة على الأداء لوزارة الصناعة والطاقة والمناجم، إذ يتوقع أن لهذا الارتفاع أثرا إيجابيا في حصة تونس بالسوق العالمية التي تعمل على أن ترتفع من 4,5 بالمائة إلى 5,3 بالمائة.

وفي المقابل القريب، احتلت صادرات الفوسفات التونسي المرتبة الثالثة على الصعيد العالمي، وكان يتم تصدير الفوسفات الطبيعي ومشتقاته إلى ما يناهز خمسين دولة عبر العالم بعد تطوير استعمالات جديدة لهذه المادة خاصة في مجال إنتاج الطاقة الحيوية والاستعمال المباشر للفوسفات الخام كبديل للأسمدة المذابة. تخسر تونس سنويا عائدات بمليار دولار كانت تجنيها الدولة من عائدات تصدير الفوسفات، فيما تلجأ الحكومة، التي عجزت عن فك شيفرة تعطيل العمل، إلى الدائنين من أجل الاقتراض بكلفة عالية، وهذا الأمر من مفارقات الوضع التونسي المعقد.

مال وسياسة

على الرغم من أن موسكو حسمت الاضطرابات التي شهدتها كازاخستان قبل أسبوعين بسرعة عبر التدخل المباشر لقواتها الخاصة، إلا أن غنى المنطقة ذات التركيبة السكانية الشابة يرشح منطقة آسيا الوسطى لمزيد من الاحتجاجات

صراع الموارد في آسيا الوسطى

هل أنهت موسكو اضطرابات كازاخستان؟

وسط سهول منبسطة وجبال شاهقة ترقد دول آسيا الوسطى الخمس على مساحة 4 ملايين كيلومتر مربع في موقع استراتيجي بين الصين وروسيا وأوروبا. وهذا الموقع الاستراتيجي الجذاب وما يحتويه من موارد طبيعية غنية بات نقمة على مواطني آسيا الوسطى الذين عانوا من الهيمنة الروسية المباشرة وغير المباشرة منذ الثورة البلشفية في عام 1917.

واليوم يقبعون تحت نفوذ روسي غير مباشر يحرسه حكام موالون لموسكو وقواعد عسكرية روسية ومعاهدات دفاع وأمن تتيح للجيش الروسي التدخل في أية لحظة لحماية المصالح الاقتصادية الروسية في دول آسيا الوسطى، كما حدث قبل أسبوعين في كازاخستان، حيث تمكنت القوات الخاصة الروسية تحت مظلة معاهدة منظمة الأمن الجماعي من وأد الثورة الشعبية في كازاخستان ضد الظلم السياسي والاقتصادي والغبن الطبقي المتراكم منذ أكثر من قرن الذي تمارسه موسكو على سكان كازاخستان.

ويرى خبراء أن الثورة في كازاخستان لم تنته رغم أنها خمدت، إذ إن الجغرافية السياسية والموارد والتركيبة السكانية في دول آسيا الوسطى تفرض حدوث ثورات كبرى في هذه المنطقة وسط المصالح الدولية المتضاربة في موارد المنطقة.

في هذا الشأن ترى دراسة في مجلة «استراتيجيك أناليسيز»، الدورية الشهرية الأميركية، أن النفوذ الروسي في آسيا الوسطى سيواجه تحديات في المستقبل، من بين هذه التحديات الفراغ الجيوسياسي الذي تركه الانسحاب الأميركي من أفغانستان والتنافس الدولي على موارد المنطقة وجاذبية أسواق آسيا الوسطى لدول صاعدة مثل تركيا تربطها علاقات أثنية مع شعوب آسيا الوسطى ولديها مصالح اقتصادية في أخذ حصة من أسواق آسيا الوسطى.

في ذات الصدد يقول الدكتور إيغور ديبنسوف في تحليل بصحيفة «إذا دبلومات»، إن اضطرابات كازاخستان رفعت من القلق الصيني حول الاستثمارات الضخمة التي وضعتها في آسيا الوسطى. وهنالك ترتيبات قائمة بين موسكو وبكين حول آسيا الوسطى حيث تطلع موسكو بالدور الأمني والعسكري في المنطقة بينما تطلع بكين بالدور الاقتصادي حيث تستثمر أكثر من 50 مليار دولار بدول المنطقة.

وتمثل آسيا الوسطى الممر الرئيسي لمشاريع مبادرة «الحزام والطريق» الصينية التي تمر إلى أوروبا ومنطقة الشرق الأوسط وبالتالي، فإن أية اضطرابات شعبية في المنطقة تقلق الشركات الصينية. ويتيح انسحاب القوات الأميركية وقوات حلف الناتو من أفغانستان وصعود طالبان للحكم في كابول أكثر من فرصة لتمرد لدى سكان آسيا الوسطى على موسكو التي ينظرون إليها باعتبارها مستعمرا. فالدول التي تشكل آسيا الوسطى غنية جداً بالموارد الطبيعية والتركيبة السكانية التي يشكل الشباب معظمها. ولكن في المقابل فإن هذه المنطقة تعيش حالة من الفقر والتخلف يجعلها في مؤخرة دول العالم من حيث معدلات النمو الاقتصادي ودخل الفرد ومستويات الصحة والتعليم.

وتشير بيانات البنك الدولي إلى أن دول آسيا الوسطى الخمس التي تتكون من كازاخستان وأوزبكستان وطاجيكستان وتركمانستان وقيرغيزستان، لا يتجاوز حجم اقتصادها 431,3 مليار دولار في عام 2021، وهذا الحجم من الناتج المحلي يُفوق قليلاً ناتج جزيرة صغيرة مثل سنغافورة التي لا يتجاوز عدد سكانها 5 ملايين نسمة وتقل مساحتها عن مساحة مدينة طشقند عاصمة أوزبكستان.

ويرى خبراء أن ما يرشّح تجدد الاضطرابات في آسيا الوسطى، هو غنى هذه المنطقة بالموارد الطبيعية التي يحتاجها العالم حالياً وفي المستقبل وسط الفقر المدقع لسكانها.

وعلى سبيل المثال فإن كازاخستان أكبر الدول الخمس التي تكوّن آسيا الوسطى، تنتج يومياً نحو 1,6مليون برميل يومياً من النفط وبلغ الإنتاج نحو 1,8 مليون برميل يومياً في عام 2020، وهو ما يقارب إنتاج دولة خليجية مثل الإمارات العربية المتحدة أو الكويت. وينتج حقل واحد في كازاخستان وهو حقل تنغيز نحو نصف مليون برميل يومياً.

وهذا الحقل، هو ثاني أضخم حقل في العالم بعد حقل غوار السعودي ويبلغ احتياطيه نحو 6 مليارات برميل. وعلى صعيد الغاز الطبيعي تشير البيانات الكازاخية الرسمية إلى أن كازاخستان انتجت نحو 54 مليار متر مكعب من الغاز في عام 2021 وتخطط لرفع الإنتاج إلى نحو 87 مليار متر مكعب بحلول عام 2030.

كما تنتج كازاخستان نحو 40% من الإنتاج العالمي من اليورانيوم، حيث تنتج سنوياً نحو 19,477 ألف طن سنوياً وفقاً لبيانات نشرة «أي أن أن» المتخصصة في أخبار المعدن النفيس، لكن بيانات الحكومة الكازاخية تشير إلى إنتاج البلاد السنوي من اليورانيوم يقدر بأكثر من 20 ألف طن. وتعد الصين الدولة الرئيسية في استهلاك اليورانيوم الكازاخي إلى جانب دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة.

أما الدولة الثانية من حيث عدد السكان والمساحة في منطقة آسيا الوسطى، فهي أوزبكستان، وهي دولة حبيسة، أي ليست لديها إطلالة على البحر ويقدر عدد سكانها بنحو 35 مليون نسمة حسب بيانات البنك الدولي وهي دولة غنية بالذهب واليورانيوم والمعادن النفيسة الأخرى.

ويرى محللون أن دول آسيا الوسطى ربما تصبح من المفاتيح الرئيسية في تلبية الوقود الذي للطاقة النظيفة في العالم خلال العقود المقبلة، إذا توفر الاستقرار السياسي والاستثمار في الكشوفات والاستخراج.

(العربي الجديد)

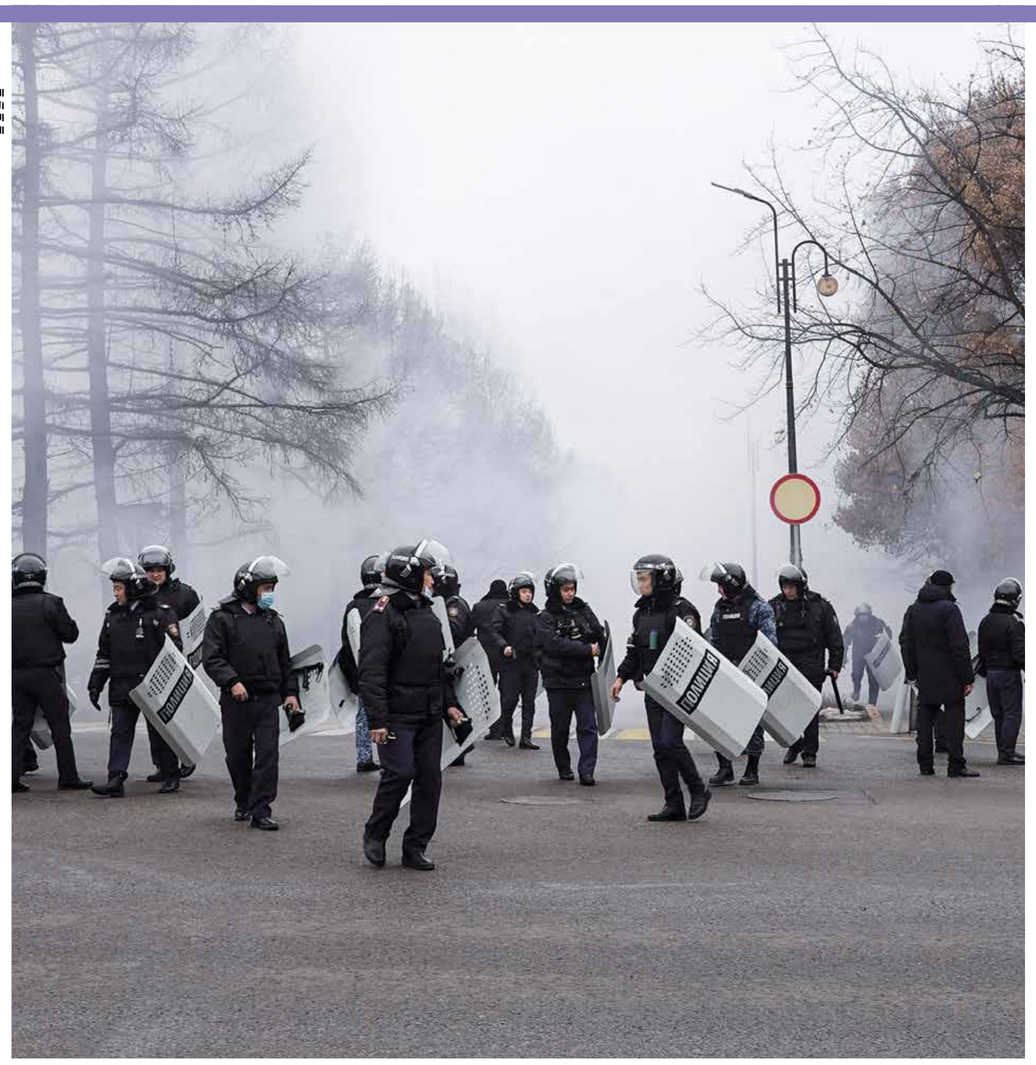

الجيش الروسي أثناء محاصرة الاحتجاجات في العاصمة (Getty)

الصين قلقة على استثماراتها في آسيا الوسطى... ومطامع دولية في موارد المنطقة

الصين متخوفة من تركيا

تتخوف الصين من زيادة التوتر بين موسكو وأنقرة حول منطقة آسيا الوسطى، وأن يقود ذلك الى تنامي العلاقات بين تركيا ودول آسيا الوسطى، بعد إنشاء منظمة الدول التركية التي تضم الدول الناطقة باللغة التركية. وتضم هذه المنظمة كلا من أذربيجان وتركيا وكازاخستان وقيرغيزستان. وكان الرئيس الكازاخي نور سلطان نازاربايف اول من طرح هذه الفكرة عام 2006. يذكر ان لدى تركيا مصالح اقتصادية وعلاقات إثنية بشعوب منطقة آسيا الوسطى.

الليرة ترفع مشتريات الأجانب وتزيد جاذبية العقارات التركية

تواصل الطلب القوي من قبل المشترين الأجانب على العقارات في تركيا، على الرغم من قفزة الأسعار التي شهدتها في عام 2021

إسطنبول ـ **عدنان عبد الرزاق**

لم تؤثّر القفزات السعرية في قطاع العقارات بأكثر من 70% خلال عام 2021، على حجم الطلب وزيادة المبيع، بل لم يزل الإقبال على قطاع، يراه مدير شركة «رويال لاند» هادي عوض، الملاذ الأكثر أماناً في تركيا، بواقع تراجع سعر صرف الليرة والرقابة الحكومية المتزايدة على بقية القطاعات، كالسيارات والسلع الاستهلاكية. ويقول مدير الشركة العقارية في منطقة بيلك دوزو بإسطنبول، لـ«العربي الجديد»، إنّ ارتفاع أسعار المواد الأولية الداخلة في تشييد العقارات، من إسمنت وحديد ومستلزمات الإكساء، ساهم كثيراً في رفع الأسعار، ليأتي تراجع سعر صرف العملة التركية بأكثر من 45% العام الماضي، عاملاً رئيساً في قفز أسعار العقارات بين 50 و100%، لكنّ ذلك لم يؤثر على الإقبال على الشراء بواقع محدودية العرض، لأنّ كثيراً من شركات البناء توقفت أو تنتظر دعم الحكومة.

وحول تفسير التناقض في قطاع يراه مراقبون أنّ قطاع العقارات في تركيا مسكون بالعقاريت، فإن لم يكن مقامرة أو ضربة حظ، فهو أقل من ذلك بقليل، معتبراً استمرار إقبال الخليجيين والعرب في منطقة الخليج رفع من القوة الشرائية في عقارات تركيا.

وكانت تركيا قد تصدرت الدول الأوروبية في بيع أكبر عدد من العقارات خلال 2021، بواقع نحو 1,5 مليون، بحسب بيانات هيئة الإحصاء التركية، ليتعدى المبيع ما كان رقماً قياسياً عام 2020 بمليون و499 ألفاً و316 مسكناً. وجاءت إسطنبول في مقدمة المدن في بيع أكبر عدد من المساكن بواقع 276 ألفاً و223، مستحوذة على 18,5 بالمائة من إجمالي المبيعات في البلاد. وبحسب الهيئة التركية الرسمية، احتل الإيرانيون المرتبة الأولى بين الجنسيات الأجنبية الأكثر شراء للعقارات والمنازل في تركيا خلال عام 2021، بشراء 10 آلاف و56 منزلاً، تلاهم العراقيون بشرائهم 8 آلاف و661 منزلاً، ومن ثم الروس بـ5 آلاف و379 منزلاً. ليرتفع عدد المنازل المُباعة للأجانب خلال العام الماضي بنسبة 43,5 بالمائة مقارنة مع مبيعات 2020.

وتزيد توقعات المختصين، باستمرار انتعاش سوق العقارات وارتفاع الأسعار خلال العام الجاري، ولن تستقر أسعار المنازل إلا العام المقبل، عندما يستقر سعر الصرف ويتضح مشهد الاقتصاد المرتبط بالسياسة والانتخابات، على حد تعبير عبد الله حماد، مدير عام شركة امتلاك العقارية بإسطنبول.

ويشير حماد لـ«العربي الجديد» إلى أنّ شركات العقارات تنتظر استقرار الأسعار لإطلاق مشروعات جديدة، رغم زيادة الطلب هذه الفترة، بعد تحول العقارات إلى أكثر القطاعات نشاطاً واستثماراً في تركيا، لكن تخشى الشركات استمرار تردد الحكومة في دعم القطاع وعودة نظام القروض الميسرة بفوائد قليلة، كما كانت عليه عام 2020. ويبيّن مدير الشركة أنّ فوائد قروض العقارات لم تزد عن 8% قبل عامين، في حين تصل لنحو 20% بالمصارف الخاصة ونحو 14% بالمصارف الحكومية، لكن المصارف الحكومية حددت السقف وفترة السداد وزادت من شروط الإقراض، معتبراً أنّ على الحكومة إبلاء القطاع تسهيلات قانونية وإعفاءات ضريبية. وتوقع المختص حماد استمرار ارتفاع أسعار العقارات خلال العام الجاري، ليكون عام 2022 عام الفورة العقارية التي يخشى من فقاعتها إن بقيت الشركات الإنشائية تنتظر والحكومة تتردد في منح القروض، للشركات والشراة، ولم تتخذ إجراءات بشأن القوانين والتسهيلات.

وارتفعت أسعار العقارات في عموم الولايات التركية بين 50 و100% خلال عامين، ليصل متوسط سعر المنزل في ولاية غازي عنتاب 150 ألف دولار، ويزيد في أحياء إسطنبول الجديدة مثل «باشاك شهير» عن 250 ألف دولار، ولا يقل سعر المنزل في منطقة «بيلك دوزو» عن 100 ألف دولار، في حين تعدى سعر المنزل بمنطقة «كيا شهير وزيتين بورنو وبكر كوي» المطلة على البحر، 300 ألف دولار. واحتفظت المنازل خارج المجمعات، بنسب ارتفاع معقولة توازي خسارة قيمة الليرة «بين 40 و50%»، بحسب ما يقول صاحب شركة مبيع العقارات بإسطنبول، حسن محمد.

ويلفت محمد، خلال تصريحه لـ«العربي الجديد»، إلى أنّ معظم الاتراك اليوم لا يستطيعون شراء المنازل، خصوصاً بواقع تراجع المصارف عن القروض الميسرة وسعر الفائدة المنخفض، مبرراً نشاط العقار بإقبال «الأجانب» على القطاع، خصوصاً الإيرانيين والخليجيين والروس.

الإيرانيون والعراقيون تصدروا قائمة المشترين الأجانب

إسطنبول أكبر مراكز الجذب العقاري في تركيا (Getty)

غولدمان ساكس: النفط إلى 100 دولار

لندن ـ **العربي الجديد**

توقع مصرف «غولدمان ساكس» الاستثماري وصول سعر النفط إلى 100 دولار للبرميل في النصف الثاني من هذا العام، مشيراً إلى تصدّر الطلب بأقل من المتوقع من متغير «أوميكرون»، فضلاً عن زيادة اضطرابات الإمدادات. وحسب ما نقلت «رويترز»، توقع البنك الأميركي في مذكرة بتاريخ الإثنين وصول أسعار خام برنت إلى 90 دولارا للبرميل في الربع الأول من هذا العام، و95 دولارا في الربع الثاني، و100 دولار للبرميل في الربعين السنويين الأخيرين. كما رفع البنك رؤيته لسعر خام برنت لعامي 2022 و2023 إلى 96 دولارا و105 دولارات للبرميل، مقارنة مع التقدير السابق البالغ 81 دولارا و85 دولارا على الترتيب. وأضاف البنك ان «الأهم أننا لا نتوقع تداول خام برنت أعلى من 100 دولار للبرميل بسبب نفاد النفط، لأن موارد النفط الصخري لا تزال كبيرة ومرنة.

أسعار النفط تلقت دعماً من الطقس البارد في فصل الشتاء

محطة وقود في كاليفورنيا (Getty)

يُذكر أن أسعار النفط قلصت مكاسبها خلال تعاملات أمس الثلاثاء، وذلك بعدما تجاوز خام «برنت» حاجز 88 دولارا في وقت سابق من الدقائق، وسط متابعة التوترات الجيوسياسية في الشرق الأوسط، وبعد صدور تقرير «أوبك». وأبقت المنظمة النفطية في تقريرها الشهري الصادر الثلاثاء على توقعاتها لنمو الطلب العالمي على النفط في العام الجاري عند 4,2 مليون برميل يومياً، إذ تتوقع أن يسجل 100,8 مليون برميل يومياً. كما توقع التقرير أن يظل سوق النفط مدعوما بشكل جيد طوال عام 2022. وأكد محللو شركة السمسرة الأسترالية «كومسيك» CommSec في مذكرة نقلتها «رويترز» أن أسعار النفط تلقت دعماً من الطقس الأكثر برودة في فصل الشتاء وذلك في نصف الكرة الشمالي، وأن تلك الأوضاع عززت الطلب على وقود التدفئة. من جانبه قال آش جلوفر، المحلل لدى «سي إم سي ماركتس» CMC Markets إن توقعات المحللين تشير إلى أن الطلب على النفط سوف يتجاوز المعروض في العام الجاري، إذ يتجه العالم لإعادة فتح اقتصاد والحدود بعد عامين من الإغلاقات. على صعيد التداولات، ارتفعت العقود الآجلة لخام «برنت» القياسي تسليم مارس بنحو 0,83% أو 0,72 دولار إلى 87,20 دولار للبرميل في التعاملات الصباحية. كما زادت عقود خام «نايمكس» الأميركي تسليم فبراير 1,26% أو 1,06 دولار عند 84,88 دولار للبرميل. إلى ذلك تراجعت الشحنات الصينية من الوقود إلى الخارج لثاني عام على التوالي خلال 2021، وذلك في ظل اتجاه بكين نحو خفض حصص التصدير لضمان توفير إمدادات محلية كافية.

ووفقاً للبيانات الحكومية وحسابات وكالة «بلومبيرغ»، تراجعت صادرات الصين من البنزين 9,1% إلى 14,54 مليون طن (333 ألف برميل يومياً) وهو أدنى مستوى في 3 سنوات، فيما بلغت شحنات الصين من الديزل أدنى مستوى منذ 2017، إذ تراجعت بنحو 12,9%. وانخفضت الصادرات في العام الماضي بعدما أجبرت الحكومة المصافي التابعة لها على توفير الوقود للسوق المحلي لتعويض النقص في شركات تكرير النفط. وفي ما يتعلق بصادرات البنزين في ديسمبر، قبلغت مستوى 940 ألف طن وهو ما يمثل تراجعاً بنحو 35% على أساس سنوي، فيما وصل حجم شحنات الديزل 330 ألف طن، وهو يمثل انخفاضا بنحو 78%.

رؤية

البنك الدولي وتوقعاته للدول النامية

شريف عنمان

أصدر البنك الدولي، الأسبوع الماضي، تقريره الأحدث عن «آفاق النمو العالمي»، وتوقع فيه أن يشهد الاقتصاد العالمي تباطؤاً حاداً في معدلات النمو، بسبب التغيرات التي يشهدها العالم نتيجة لتزايد المخاطر الناجمة عن انتشار متحورات فيروس كورونا، بالإضافة إلى ارتفاع مستويات التضخم والديون والتفاوت في الدخول، وخاصة في الاقتصادات الناشئة والنامية.

وتوقع البنك الدولي أن يُسجّل معدل النمو العالمي تراجعاً ملحوظاً من 5,5% في 2021 إلى 4,1% في 2022، ثم 3,2% في 2023، مؤكداً أن التباطؤ المتوقع في الاقتصادات المتقدمة، ومنها اقتصادات الولايات المتحدة والصين، سيؤثر بالضرورة على الطلب الخارجي في اقتصادات الأسواق الناشئة والنامية.

وفي حين أشارت توقعات البنك إلى انخفاض معدل النمو في الاقتصادات المتقدمة من 5% في 2021 إلى 3,8% في 2022، ثم 2,3% في 2023، وهي وتيرة تكفي لاستعادة الناتج والاستثمار زخمهما الذي كان قبل تفشّي الجائحة في هذه الاقتصادات، كانت التوقعات لاقتصادات الأسواق الناشئة والنامية أن يتراجع معدل النمو فيها من 6,3% في 2021 إلى 4,6% في 2022 و4,4% في 2023.

وبحلول عام 2023، يقول تقرير البنك الدولي، ستكون جميع الاقتصادات المتقدمة قد أكملت تعافيها، لكن الناتج في اقتصادات الأسواق الناشئة والنامية سيظل منخفضاً بنسبة 4% عن مستوياته التي كانت سائدة قبل الجائحة. وقال البنك إنه في كثير من الاقتصادات الهشة ستكون الانتكاسة أشد، إذ سينخفض الناتج في بعضها تأثراً بالصراعات وأشياء أخرى، لتشهد انكماشاً يصل في بعض الأحيان إلى 8,5%.

ومع عدم امتلاك الحكومات في كثير من الاقتصادات النامية والناشئة العديد من الخيارات في ما يتعلق بسياسات دعم النشاط الاقتصادي إذا اقتضت الحاجة، قال البنك إن هناك احتمال أن تتفاقم مخاطر حدوث اضطرابات اقتصادية إضافية جراء الموجات الجديدة لجائحة كورونا، واستمرار تعطّل سلاسل الإمداد، والضغوط التضخمية، واشتداد مواطن الضعف المالي في أجزاء كبيرة من العالم.

شخصياً، وبعد العيش في أميركا لسنوات، ومتابعة أخبار صندوق النقد والبنك الدوليين عن كثب، فقدت الكثير من ثقتي في أغلب ما يصدر عنهما من تقارير، إلا أني لم أفقد ثقتي في كفاءة من يقومون بإعداد تلك التقارير، وهو ما جعلني أعطي بعض الأهمية لتقاريرهم العامة، التي لا تختص بدولة بعينها، والتي يبذل فيها الاقتصاديون الجهد لاكتساب ثقة من يقرأ، قبل أن تصدر التقارير الأخرى الخاصة ببلدان بعينها، والتي تكون مسيسة في أغلب الأحيان، وهو ما دعاني لأخذ هذا التقرير وما فيه من توقعات/ تحليلات على محمل الجد.

لا يعنيني من الاقتصادات الصغيرة إلا الدول العربية، والتي ليس من بينها بالتأكيد اقتصادات دول الخليج المنتجة للنفط والغاز، والأخيرة ستكون لديها الفرصة خلال العامين القادمين على الأرجح لتعزيز اقتصاداتها مع قفزات متوقعة في سعريهما. أما البلدان غير المنتجة لهما، فتشير التوقعات لتعرضها لأزمات كبيرة، ربما لا تتمكن من تجاوزها بسلام دون دفع أثمان باهظة. تعاني مصر والسودان والأردن ولبنان وتونس والمغرب من مشكلات كبيرة بسبب عجوزات شبه دائمة في موازناتها العامة وميزانها التجاري والحساب الجاري، وتعتمد في كثير من الأحيان على القروض الخارجية، وتقدم الكثير من التنازلات لجذب الاستثمارات الأجنبية، إلا أنها مع ذلك لا تنجح عادة إلا قليلاً.

ومع ارتفاع شبه مؤكد في معدلات الفائدة الأميركية خلال الشهور القادمة، ستقوم تلك الدول بالتأكيد، ومعها دول إنتاج النفط الغنية أيضاً، برفع معدلات الفائدة على عملاتها المحلية، إلا أن ذلك لن يكون كافياً، وعلى العكس، فقد يتسبب في تفاقم المشكلات لدى تلك الاقتصادات.

يتسبب كل رفع في معدلات الفائدة الأميركية، ولو بنسبة 0,1%، في نزوح جزء من الأموال الساخنة المستثمرة في أوراق الدين بالعملة المحلية لتلك الدول. وعلى سبيل المثال، تشير بيانات البنك المركزي المصري إلى أن رصيد تلك الاستثمارات وصل في بعض الأوقات خلال العام الماضي إلى ما يقرب من 30 مليار دولار. ولو خرجت تلك الأموال، أو حتى جزء صغير منها، تزداد الضغوط على العملة المصرية بالتأكيد، وتزداد الضغوط التضخمية.

ومع تراجع معدلات النمو في الاقتصادات الكبرى، يقل الطلب على صادرات الاقتصادات الناشئة والنامية، والتي يكون أغلبها مواد أولية، ونقل الاستثمارات الواردة من هناك إليها، وربما تتراجع السياحة الوافدة، لا بتأثير تباطؤ النمو وحده، وإنما أيضاً بسبب صعوبات السفر والخوف من التعرض للإصابة بالفيروس مع توسع وانتشار الوباء، ومتحوراته.

تسببت النزاعات السياسية في لبنان والسودان في اقتراب البلدين من حافة الانهيار، إن لم تكونا قد سقطا بالفعل، وتجاهد الدول الأربع الباقية للنجاة حتى الآن.

وفي حين تعتمد مصر والأردن بصورة واضحة على القروض الضخمة من السعودية والإمارات ومؤسسات الإقراض الدولية، تتعرض تونس والمغرب لضغوط كبيرة من صندوق النقد الدولي، والذي يستغل بدوره اللحظة لفرض بعض التوجهات السياسية التي ربما لا تروق لشعبي البلدين إذا استطلعت آراؤهما.

لا أقول إن انهيار الدول الست أتٍ لا محالة، وإنما هي مجرد محاولة للنظر بموضوعية لتغيرات متوقعة، أشار إليها البنك الدولي في تقريره، وتوقعها الكثيرون قبل البنك، بخصوص التأثيرات المحتملة لرفع معدلات الفائدة على العملة الأميركية، وتباطؤ معدلات النمو في الاقتصادات الكبرى، خلال الفترة القادمة.

ربما تكون الصورة ليست قاتمة كما أتصورها ويتصورها البنك الدولي، لكن في كل الأحوال ستكون الفترة الصعبة المتوقعة فرصة لتلك الدول لإجراء «إصلاح حقيقي» لاقتصاداتها، لا الإصلاح الذي يدعيه صندوق النقد الدولي، والذي يخدم مصالحه ومصالح مستثمريه ومقرضيه قبل مصالح الدول المعنية.

إصلاح يسمح لتلك الدول بتقليل عجز الموازنات وموازين التجارة والحسابات الجارية، ويمنحها استغناءً عن قروض واستثمارات الخارج المؤذية، ويحافظ على ثروات البلاد، ويخلق فرص العمل للشعوب. فهل تستغل دولنا العربية الفرصة أم تستمر كعهدنا بها، في إضاعة الفرصة تلو الأخرى؟